

The Role of Monetary Policy in Achieving Stability in Inflation and The Exchange Rate in Iraq for The Period (2004-2020)

Jamal Maiouf Hussein^{*1}, Ali Ahmed Odeh²

¹ College of Business and Economics, American University of Science and Technology, Beirut, Lebanon

² Lebanese University, Beirut, Lebanon

* hjmalmywf@gmail.com

KEYWORDS: Monetary Policy, Inflation in Iraq, USD Exchange Rate in Iraq, The Central Bank of Iraq.



<https://doi.org/10.51345/v34i4.793.g408>

ABSTRACT:

This research aims to identify the role of monetary policy in achieving stability in inflation and the exchange rate in Iraq for the period (2004-2020). Through the Fully Modified Ordinary Least Square (FMOLS) models, the Dynamic Ordinary Least Square (DOLS) model, and the Conical Cointegration Regression (CCR) model. According to the outputs of the EVIEWS econometrics program for the time series of the variables adopted in the research in order to measure the relationship between the variables, we will apply one of the co-integration tests, the role of monetary policy in achieving stability in inflation and the exchange rate in Iraq for the period (2004-2020), according to the co-integration test For the least squares of the three models which are the fully modified ordinary least squares model (FMOLS), the dynamic ordinary least squares model (DOLS), and the conical co-regression (CCR) model. According to the outputs of the EVIEWS econometrics program for the time series of the variables included in the model.

REFERENCES:

- Benissad m, e, essais danalyse nonetire avec reference alagerie (3em edition alager opv, 1980),p 99.
Bernanke,b,and getler m,inside the black box: the credit channel of monitory policy tansmission journal of economic perspective, 1995, p18.

دور السياسة النقدية غير المباشرة في تحقيق الاستقرار في التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

جمال معيوف حسين^{1*}، علي احمد عودة²

¹ الجامعة الامريكية للعلوم والتكنولوجيا، بيروت، لبنان

² قسم المالية، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان

* hjmalmywf@gmail.com

الكلمات المفتاحية | السياسة النقدية، التضخم في العراق، سعر صرف الدولار في العراق، البنك المركزي العراقي.



<https://doi.org/10.51345/v34i4.793.g408>

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020) ولتحقيق هذا الهدف ستقوم باستخدام منهجية التكامل المشترك باختبار جذر الوحدة لفيلبس، واختبار التكامل المشترك باعتماد منهجية المربعات الصغرى من خلال نماذج المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل، ونموذج المربعات الصغرى الديناميكي العادي، ونموذج الانحدار المخروطي المشترك. وفقاً لمخرجات برنامج الاقتصاد القياسي افيزو للسلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في البحث. من أجل قياس العلاقة بين المتغيرات سنقوم بتطبيق أحد اختبارات التكامل المشترك دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)، حسب اختبار التكامل المشترك للمربعات الصغرى للنماذج الثلاث وهي نموذج المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل، ونموذج المربعات الصغرى الديناميكي العادي، ونموذج الانحدار المخروطي المشترك. وفقاً لمخرجات برنامج الاقتصاد القياسي افيزو للسلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وتحديداً في السنوات الاولى ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم الذي كان بسبب تدمير البنية التحتية للجهاز الانتاجي نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق كذلك الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الامني وارتفاع أسعار المشتقات النفطية كلها ساعدت هي الاخرى في تغذية هذا النوع من التضخم مما انعكس ذلك في انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد مما أثر في تلك الفترة عدم قدرة السياسة النقدية على مواجهة هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار. لذلك يمكن ان تساهم ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة في العراق في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وسعر الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لذلك تنبع هذه الاهمية من واقع اهمية الموضوع الذي نتناوله ونعني بذلك ان السياسة النقدية هي جزء لا يتجزأ من ادوات السياسة الاقتصادية وتظهر اهميتها في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية التي على رأسها سعر الصرف والتضخم كما انها الوسيلة الفعالة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. حيث يمكن ان نلخص اهداف البحث بالنقاط التالية:

1. ➤ تحليل مسار كل من التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 2004-2020
2. ➤ تحليل ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق على كل من التضخم وسعر الصرف.
3. ➤ قياس أثر ادوات السياسة النقدية غير المباشرة في العراق على كل من التضخم وسعر الصرف

المبحث الأول: تحليل مسار تغير معدلات سعر الصرف الرسمي

يوجد الكثير من المفاهيم التي يمكن من خلالها فهم تعريف سعر الصرف فيعرف سعر الصرف بأنه هو السعر النسبي لعملتين. بمعنى قيمة عملة دولة معينة مقابلة بعملة دولة اخرى ويمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين:

الزاوية الاولى: كمية الوحدات اللازمة من العملة الاجنبية لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية.

الزاوية الثانية: كمية الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

يعد سعر الصرف المحلي الاكثر اعتماداً دولياً في الوقت الحاضر اذ تقوم الدول عند تحليل اقتصاداتها باستخدام سعر صرف عملاتها وليس صرف عملات البلدان الاخرى حتى تكون النتائج مطابقة للمنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ففي حال انخفاض سعر الصرف في الاقتصاد هذا يعني انخفاض قيمة العملة مما ينتج عنه ارتفاع الأسعار، في حين لو تم استخدام سعر الصرف الاجنبي للتعبير عن الاقتصاد المحلي كما يستخدم من بعض التقارير والبحوث فان انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية وهي نتائج مظللة (المعموري، 2018:29).

سعر الصرف يعد أحد الادوات المهمة في السياسة النقدية، فهو ايضاً من المؤشرات الاقتصادية التي يتم الاستناد إليها من قبل المستثمر في ترتيب استثماراته لا سيما المستثمر الاجنبي، فكلما انعم سعر الصرف بالاستقرار هذا يطمئن ويشجع المستثمرين على الاستثمار، ولكن عند انخفاض قيمة الدينار العراقي هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من قبل العراق في السوق الدولي مما يقود الى احداث خسائر يتحملها المستثمر غير متوقعة عند ممارسة النشاط الاستثماري في البلد المضيف للاستثمار (السامرائي، 2006:134). يتبين من الجدول (1) بان البنك المركزي العراقي من خلال سياسته النقدية قام برفع من قيمة الدينار العراقي امام الدولار خلال المدة 2004 – 2020 فبعد ان كان سنة 2004، 1453 ديناراً أصبح 1116 ديناراً خلال السنوات 2012، 2013، 2014 وبعدها استقر عند 1190 سنة 2020 بذلك فإن السياسة النقدية قد حققت نجاحاً في استقرار معدل سعر الصرف اذ عادة الثقة بقيمة الدينار العراقي بقدرته على ان يكون مخزناً للقيمة وهذا يشجع المستثمر على المجيء داخل العراق ويكون

احد المحددات الايجابية في جعل بيئة استثمارية مناسبة (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، لسنة 2020:71).

جدول (1) سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (دينار)	السنوات	سعر الصرف الرسمي (دينار)
2004	1453	2013	1166
2005	1469	2014	1190
2006	1467	2015	1190
2007	1255	2016	1190
2008	1193	2017	1190
2009	1173	2018	1190
2010	1170	2019	1190
2011	1170	2020	1190
2012	1166		

المصادر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل مسار تغير معدلات التضخم

ان مشكلة التضخم من المشاكل المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاهات حيث تكلمت عليها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة ليست سهلة لان فيه الكثير من عدم الوضوح والمتناقضات (جمعة، 2000:357)، الا ان المفهوم الموجود بين كل العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح معنى التضخم دون الاشارة الى مشكلة او حالة محددة فان المقصود به هو ارتفاع في الأسعار (عطوان، 1989:177)، هناك من يرى التضخم هو التزايد في الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود قوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجهة للأنفاق والسبب في ذلك يمكن ان يكون عاملاً تقليدياً (bremoudK,1981:212)، من هذا اصبح لدى العديد من الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة بان التضخم يقصد به ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، بشرط ان يكون دائماً ونهائياً ومستمراً (Benissad,1980:99).

النظريات المفسرة للتضخم:

النظرية النقدية الكلاسيكية: يعتبر الكلاسيكيون اول من تطرق الى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود، فيقول اصحاب هذه النظرية ان التغيرات في الأسعار تكون في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها (قريضة، نعمة الله، 2006:241).

النظرية الكثرية: تميزها في حالتين الحالة الاولى، اذا كان الاستثمار اكبر من الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة، في هذه الحالة يلجأ المستثمرون الى تحويل انشطتهم عن طريق الاقتراض من البنوك مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي زيادة أسعارها وزيادة الانتاج وارتفاع مستوى العمالة وينتج عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي بدوره يشجع المستثمرين على رفع وزيادة استثماراتهم للحصول على ارباح اكثر وتستمر الأسعار بالتضخم، اما الحالة الثانية، يحدث العكس عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً مما يجعل المستثمر يقلل من استثماراته لتجنب الخسائر (المنعم، مصطفى، 2000: 129).

النظرية النقدية المعاصرة: بالنسبة لأصحاب النظرية النقدية فان التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقد والطلب عليها وبما ان عرض النقد مستقل وهو متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية، ذهب فريدمان الى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقد باعتباره المؤثر الاساسي في المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الافراد (غزلان، 2002: 83).

إن ارتفاع معدل التضخم يسبب حدوث تشوهات في قيمة العملة ويتسبب بعدم استقرار اقتصادي حيث ان التضخم اذا ارتفع يعمل على توجيه الاستثمارات الى نشاطات اقتصادية منخفضة الإنتاجية (بجاي وعبد الناصر، 2019: 359)، ولزيد من التفاصيل عن واقع معدل التضخم في الاقتصاد العراقي يمكن ملاحظة الجدول (2)، اذ يوضح ان هناك مرحلتان للتضخم المرحلة الاولى التضخم المرتفع والتي تمتد خلال السنوات 2004 – 2008 وفي هذه المرحلة كان معدل التضخم مؤشراً سلبياً في تكوين بيئة الاستثمار، السبب تدهور الوضع الامني والصراعات السياسية وتدهور الجهاز الانتاجي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية لكن سرعان ما استطاع البنك المركزي العراقي من السيطرة على هذه المعدلات المرتفعة من خلال تفعيل ادوات سياسته النقدية بشكل واضح من خلال نتائج المرحلة الثانية، اما المرحلة الثانية للتضخم خلال السنوات 2009 – 2020 فقد كانت معدلات التضخم منخفضة وفي معدل مستمر غير ان هذا يعكس الاداء الجيد للسياسة النقدية في مواجهة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يصب في صالح تهيئة بيئة استثمارية مناسبة امام المستثمرين (التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنة 2020: 68).

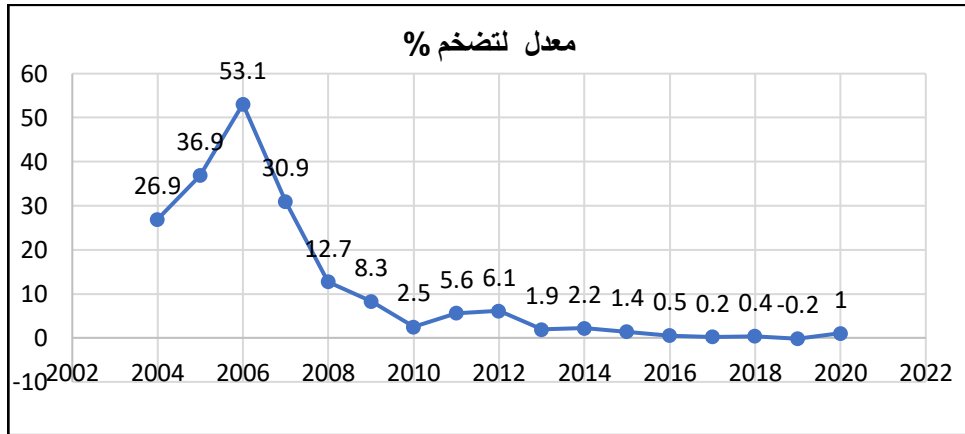
جدول (2) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	26,9%	2013	1,9%
2005	36,9%	2014	2,2%
2006	53,1%	2015	1,4%
2007	30,9%	2016	0,5%
2008	12,7%	2017	0,2%

0,4%	2018	8,3%	2009
- 0,2%	2019	2,5%	2010
1,0%	2020	5,6%	2011
		6,1%	2012

المصادر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل رقم (1) معدل التضخم السنوي في العراق للمدة (2004-2020)



العلاقة بين سعر الخصم والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)

كما يتبين من الجدول (2) والشكل (1) ان مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي اخذت بعدم الاستقرار ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة، حيث كانت في سنة 2004، 26,9% وفي هذه السنة تغير حال العراق حيث بدء بتحول جديد في الاقتصاد اذ تم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه منذ التسعينات وتم فتح الحدود امام حركة السلع المستوردة في الوقت الذي توقفت فيه اعداد كبيرة من المشاريع الانتاجية، مما ادى الى استمرار معدل التضخم بالارتفاع حتى بلغ اقصى مستوى له سنة 2006 حيث بلغ 53,1% وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة بعدها بدء بالانخفاض ليصبح معدل التضخم 30,9% سنة 2007 و 12,7% سنة 2008 و 8,3% سنة 2009 لتنتهي المرحلة الأولى من مرحلة التضخم المرتفع خلال مدة الدراسة فكان سبب ارتفاع التضخم خلال الفترة 2004 – 2009 هو ضغط الطلب الكلي الذي ادى الى رفع مخاطر التضخم الناجم عن سحب الانفاق بشكل عام والانفاق الاستهلاكي بشكل خاص في الوقت الذي تعاني فيه اغلب القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي من عدم امكانية مواجهة هذا الطلب المتزايد فضلاً عن عدم تناسق السياسات الاقتصادية في اداء دورها للتصدي لهذا التضخم المرتفع وايضاً حالة الاضطراب السياسي والامني بعد الحرب والغاء الرقابة على التمويل الخارجي

وكذلك اتباع سياسة تحرير الأسعار، فضلاً عن صدور قانون 56 الذي اعطى البنك المركزي العراقي الاستقلالية الكاملة وتبديل العملة المحلية (صالح، 2019:469).

أما سنة 2010 من مدة الدراسة فتشمل مرحلة جديدة لمشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي وهي مرحلة التضخم المنخفض حتى وصل معدل التضخم 2,5% سنة 2010 ثم اخذ بالانخفاض التدريجي حتى وصل سنة 2015 الى 1,4% والسبب هو تداعيات الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي وادت الى انخفاض أسعار السلع المستوردة وهذا عمل ضمناً على انخفاض معدل التضخم في الاقتصاد العراقي لان اغلب السلع في العراق هي مستوردة، واستمر معدل التضخم في الانخفاض حتى وصل 0,5% سنة 2016 وكان السبب يعود الى ظاهرة الركود التي عايشها الاقتصاد العراقي نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الاسواق العالمية، فضلاً عن اجراءات السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف من خلال عمليات بيع العملة الاجنبية، اما في سنة 2017 فقد شهدت الاسواق المحلية العراقية استقرار نسبياً في المستوى العام للأسعار اذ وصل معدل التضخم 0,2% وان سبب هذا الاستقرار هو اجراءات السياسة النقدية التي اخذت الية جديدة اعلنت عن ابعاد متعددة الأهداف والمهام ويأتي على رأسها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس على نسب التضخم، أما سنة 2018 فقد شهد معدل التضخم ارتفاعاً قليلاً اذ وصل 0,4% والسبب هو التوسع في رصد مبالغ لإعمار المناطق المحررة، اما سنة 2019 حيث وصل معدل التضخم -0,2% معدل سالب وهذا يدل على ان لوجود للتضخم خلال هذه السنة بعدها وصل 1,0% سنة 2020 والسبب هو سياسة التقشف التي اتبعتها السياسة النقدية والمالية فضلاً عن حالة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، (تقرير اقتصادي للبنك المركزي العراقي، سنة 2019:67).

المبحث الثالث: تحليل علاقة السياسة النقدية بالتضخم وسعر الصرف:

أولاً: آليات عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم:

1- تحليل العلاقة بين الاحتياطي القانوني والتضخم:

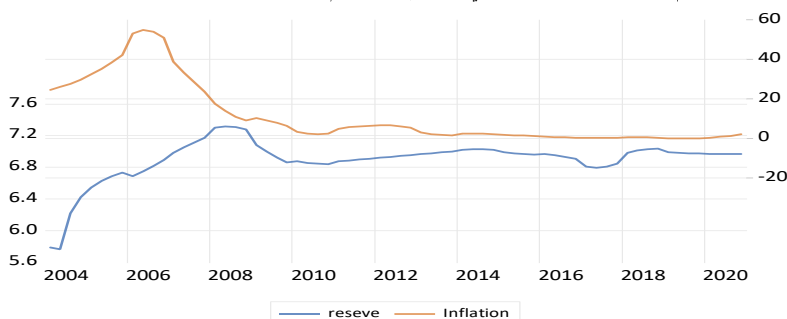
الشكل (2) يبين مسار العلاقة بين كل من التضخم والاحتياطي القانوني اذ نلاحظ ان أثر الاحتياطي القانوني كان محدوداً من بداية مدة الدراسة وهذا يرجع الى ان المستوى العام للأسعار كان يتأثر بكثير من العوامل الأخرى غير الاحتياطي القانوني لكن هذا الأثر كان واضحاً في المدة 2005-2029 اذ كان المنحنيان يسيران بنفس الاتجاه.

جدول (3) العلاقة بين الاحتياطي القانوني والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الاحتياطي القانوني (مليون دينار)	التضخم	السنوات	الاحتياطي القانوني (مليون دينار)	التضخم
2004	53235358	26,9	2012	254225491	6,1
2005	73533598	36,9	2013	273587529	1,9
2006	95587954	53,1	2014	266332655	2,2
2007	111455813	30,9	2015	194680972	1,4
2008	157026061	12,7	2016	196924142	0,5
2009	130643200	8,3	2017	221665709	0,2
2010	162064566	2,5	2018	254870184	0,4
2011	217327107	5,6	2019	262917150	-0,2
			2020	198774345	1,0

المصادر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل رقم (2) العلاقة بين الاحتياطي القانوني والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)



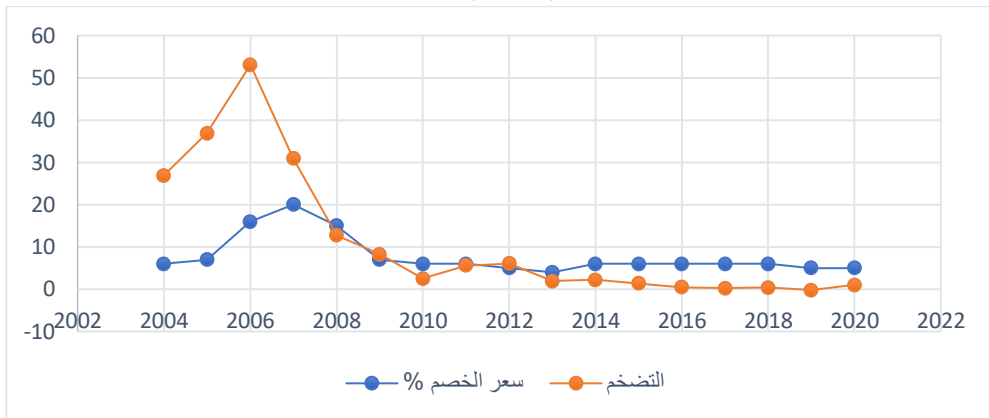
2- تحليل العلاقة بين سعر الخصم والتضخم:

جدول (4) العلاقة بين سعر الخصم والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	سعر الخصم %	التضخم	السنوات	سعر الخصم %	التضخم
2004	6,0	26,9	2013	4,0	1,9
2005	7,0	36,9	2014	6,0	2,2
2006	16,0	53,1	2015	6,0	1,4
2007	20,0	30,9	2016	6,0	0,5
2008	15,0	12,7	2017	6,0	0,2
2009	7,0	8,3	2018	6,0	0,4
2010	6,0	2,5	2019	5,0	-0,2
2011	6,0	5,6	2020	5,0	1,0
2012	5,0	6,1			

المصادر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل (3) العلاقة بين سعر الخصم والتضخم في العراق للمدة (2004-2020)



الشكل (3) يظهر اتجاه العلاقة بين سعر الخصم والتضخم، فارتفع معدل التضخم في العام (2006) ليبلغ 55، يعود السبب الى الاوضاع في العراق من حيث تدهور البنية التحتية للجهاز الانتاجي والصراعات السياسية وتدهور الوضع الامني كل هذا ساعد على تغذية التضخم، ثم ينخفض لاحقا ليصل في العام 2016 الى ما يقارب الصفر، يعود سبب الانخفاض الى تدخل البنك المركزي عبر استخدام ادوات سياسته النقدية بعد استقرار الوضع الامني والتوافق السياسي، وعند النظر الى أسعار الخصم نجد تزامنا في التغير مع التضخم للسنوات بعد 2010 ليستمر ذلك التزامن للعام 2020.

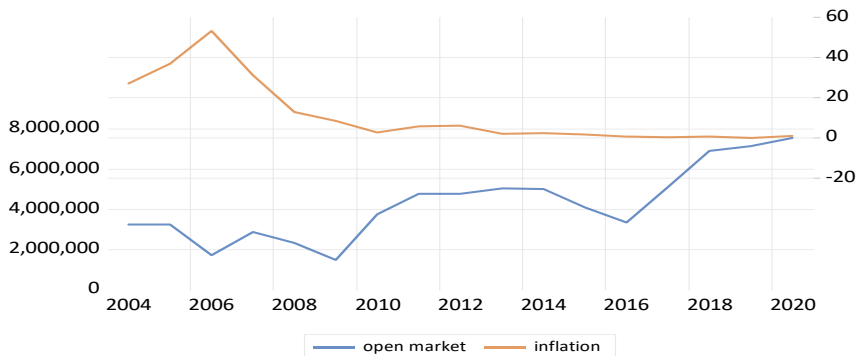
3- تحليل العلاقة بين عمليات السوق المفتوح والتضخم:

جدول (5) العلاقة بين عمليات السوق المفتوح والتضخم في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	عمليات السوق المفتوح	التضخم	السنوات	عمليات السوق المفتوح	التضخم
2004	3234637	26,9	2013	5017544	1,9
2005	3234637	36,9	2014	4988031	2,2
2006	1720000	53,1	2015	4092223	1,4
2007	2875480	30,9	2016	3326091	0,5
2008	2315780	12,7	2017	5088872	0,2
2009	1485649	8,3	2018	6889016	0,4
2010	3741160	2,5	2019	7125432	-0,2
2011	4760260	5,6	2020	7550435	1,0
2012	4776341	6,1			

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل (4) العلاقة بين عمليات السوق المفتوح والتضخم في العراق للمدة (2004 - 2020)



الشكل (4) يظهر اتجاه العلاقة بين التضخم وعمليات السوق المفتوحة حيث يظهر العلاقة العكسية بينهما فانخفاض عمليات السوق المفتوحة ستؤدي الى ارتفاع التضخم والعكس صحيح وهو مؤشر على عمل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في الحد والسيطرة على معدلات التضخم من خلال زيادة او تخفيض عرض النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة.

ثانياً: آليات عمل السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف:

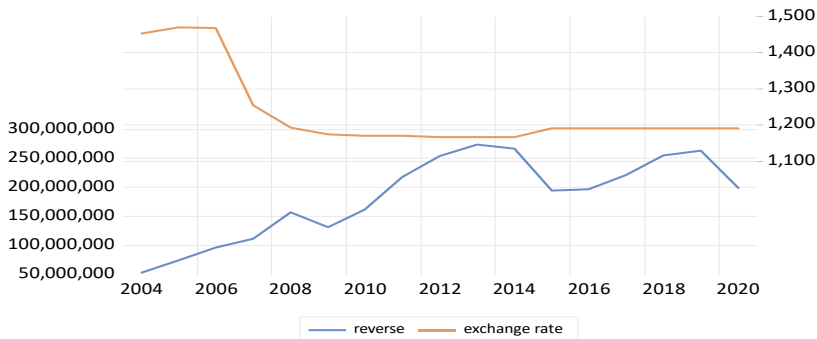
1- تحليل العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف:

جدول (6) العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	سعر الصرف (دينار)	الاحتياطي القانوني	السنوات	سعر الصرف (الدينار)	الاحتياطي القانوني
2004	1453	53235358	2013	1166	273587529
2005	1469	73533598	2014	1166	266332655
2006	1467	95587954	2015	1190	194680972
2007	1255	111455813	2016	1190	169924142
2008	1193	157026061	2017	1190	221665709
2009	1173	130643200	2018	1190	254870184
2010	1170	162064566	2019	1190	262917150
2011	1170	217327107	2020	1190	198774325
2012	1166	254225491			

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل (5) العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف في العراق للمدة (2004 - 2020)



الشكل (5) يعطي دلائل عن وجود علاقة ضعيفة بين تغير أسعار الصرف والاحتياطي القانوني للمصرف العراقي، فنجد عدم ثبات الاحتياطي القانوني خلال مدة الدراسة اعتمادا على سياسة البنك المركزي العراقي، نجد ان أسعار الصرف اخذت اتجاهها تنازليا ثم الاستقرار ضمن قيمة متقاربة بعد العام 2008.

2- تحليل العلاقة بين سعر الخصم وسعر الصرف:

جدول (7) العلاقة بين سعر الخصم وسعر الصرف في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	سعر الصرف	سعر الخصم	السنوات	سعر الصرف	سعر الخصم
2004	1453	6,0	2013	1166	4,0
2005	1469	7,0	2014	1166	6,0
2006	1467	16,0	2015	1190	6,0
2007	1255	20,0	2016	1190	6,0
2008	1193	15,0	2017	1190	6,0
2009	1173	7,0	2018	1190	6,0
2010	1170	6,0	2019	1190	5,0
2011	1170	6,0	2020	1190	5,0
2012	1166	5,0			

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل (6) العلاقة بين سعر الخصم وسعر الصرف في العراق للمدة (2004 - 2020)



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

الشكل (6) يظهر اتجاه العلاقة بين سعر الصرف وسعر الخصم، ونلاحظ عدم ترابط العلاقة قبل العام 2008، من المعروف ان السلطات النقدية تعتني بسياسات سعر الصرف، خاصة الدول التي تعاني من قلة في مواردها من العملات الاجنبية لان درجة الاستقرار الاقتصادي لأي دولة يرتبط باستقرار سعر صرف العملة الوطنية امام العملات الاخرى، مما أثر في تلك الفترة عدم قدرة السياسة النقدية على مواجهة هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ثم اتجهت هذه العلاقة اتجاها تزامنيا بعد ذلك لغاية العام 2020، بعد الاستقرار الامني والسياسي وبدء البنك المركزي استخدام ادوات سياسته النقدية.

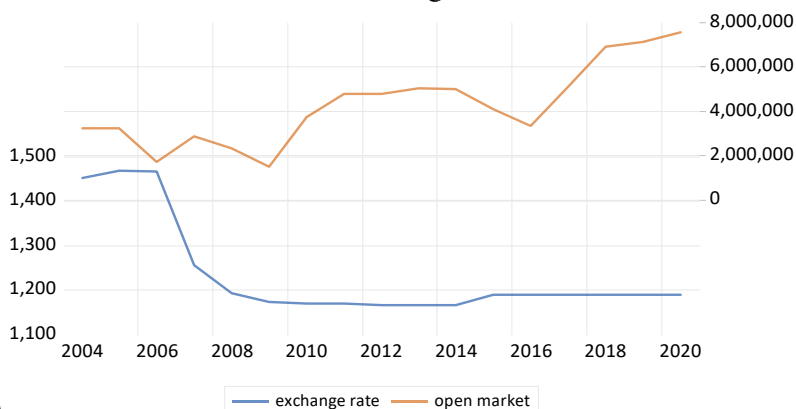
3- تحليل العلاقة بين عمليات السوق المفتوح وسعر الصرف:

جدول (8) العلاقة بين عمليات السوق المفتوح وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف	عمليات السوق المفتوح	السنوات	سعر الصرف	عمليات السوق المفتوح
2004	1453	3234637	2013	1166	5017544
2005	1469	3234637	2014	1166	4988031
2006	1467	1720000	2015	1190	4092223
2007	1255	2875480	2016	1190	3326091
2008	1193	2315780	2017	1190	5088872
2009	1173	1485649	2018	1190	6889016
2010	1170	3741160	2019	1190	7125432
2011	1170	4760260	2020	1190	7550435
2012	1166	4776341			

المصادر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة خلال مدة الدراسة.

شكل (7) العلاقة بين عمليات السوق المفتوح وسعر الصرف في العراق للمدة (2004 - 2020)



يظهر الشكل (7) عدم وجود ترابط وتزامن بين سعر الصرف وعمليات السوق المفتوحة وهو مؤشر على ان عمليات السوق المفتوحة لا أثر لها في ثبات سعر الصرف وان البنك المركزي اعتمد سياسات اخرى للتأثير في أسعار الصرف.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي لقياس العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في البحث

1- المتغيرات المستخدمة:

يتم توصيف متغيرات الدراسة وفق الجدول الآتي:

جدول (9) توصيف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات
Inf	التضخم
EX	سعر الصرف
L MARK	عمليات السوق المفتوحة
L_RESEVE	الاحتياطي القانوني
DISCOUNT_PRICE	سعر الخصم

2- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة التي تحدد مدى استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة الخصائص الزمنية لها من حيث درجة تكاملها، إذ تم الاستفادة من اختبار فيلبس - بيرون ($P - P$ test) لتحديد ذلك.

جدول (10) نتائج اختبار ($P-P$) للمستوى الأصلي

		INF	Discount Price	L MARK	L-RESEVE	EX
With Constant	t-Statistic	-1.3174	-1.7501	-1.3786	-1.5316	-1.8908
	Prob.	0.6169	0.4018	0.5877	0.2569	0.3347
		no	No	No	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9062	-2.1889	-2.5719	-2.5697	-1.3814
	Prob.	0.6403	0.4877	0.2942	0.2425	0.8576
		no	no	No	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4104	-0.9932	0.6029	1.0179	-1.2362
	Prob.	0.1462	0.2844	0.8442	0.9173	0.1967
		no	no	No	no	no

تشير نتائج الجدول (10) إلى أن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة؛ لأن القيم المحسوبة لإحصائية (t) غير معنوية إحصائياً للمتغيرين قيد الدراسة إذ أنها أقل من (t) الجدولية عند مستوى

معنوية (5%)، مما يعني قبول فرض العدم (H_0) الذي يقول بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي، وبالتالي يمكن القول بأن هذه السلسلة غير مستقرة من الدرجة (0) $I \sim (0)$ وتحتوي على جذر الوحدة. لذلك سيتم أخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات، كما موضح في الجدول (11).

جدول (11) نتائج اختبار (P-P) للفروق الأولى

		d(INF)	d(DISCOUNT_PRICE)	d(LMARK)	d(L-RESEVE)	d(EX)
With Constant	t-Statistic	-3.6776	-3.2265	-4.7903	-5.0101	-3.8157
	Prob.	0.0066	0.0228	0.0002	0.0001	0.0044
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6502	-3.2408	-4.7906	-5.6693	-3.9895
	Prob.	0.0331	0.0856	0.0013	0.0001	0.0137
		**	*	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6676	-3.2553	-4.7964	-4.816	-3.7104
	Prob.	0.0004	0.0015	0.0000	0.0000	0.0003
		***	***	***	***	***

ملاحظة: (*) معنوية عند (10%)، (**) معنوية عند (5%)، (***) معنوية عند (1%).

يتضح من الجدول (11) أنه بعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية أصبحت مستقرة ولا تتضمن جذر الوحدة؛ لأن القيم المحسوبة لإحصائية (t) أصبحت أكبر من (t) الجدولية، وهذا يعني قبول الفرض البديل (H_1)، بمعنى أن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى. $I \sim (1)$

3- قياس أثر المتغيرات المستقلة على التضخم:

لتقدير أثر العلاقة لكل من سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياط القانوني على التضخم خلال فترة الدراسة سنقوم بتوظيف ثلاثة منهجيات.

جدول (12) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (FMOLS)

Dependent Variable: INF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	2.097322	0.290751	7.21346	0.000
LMARK	-16.161	6.369499	-2.53725	0.0137
L-RESEVE	-30.5726	4.750104	-6.43619	0.000
C	312.5113	46.69228	6.692997	0.000
R-squared	0.761639	Mean dependent var	11.0014	
Adjusted R-squared	0.750289	S.D. dependent var	15.69425	
S.E. of regression	7.842596	Sum squared resid	3874.898	

يتضح من الجدول (12) ان تأثير سعر الخصم على التضخم كان إيجابيا فارتفاع سعر الخصم. بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع التضخم بمقدار 2.097 فيما كانت العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم عكسية فارتفاع عمليات السوق المفتوحة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 16.16 وحدة فيما اظهر الجدول أعلاه تأثيرا عكسيا للاحتياطي على معدلات التضخم في العراق فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 30 وحدة.

جدول (13) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (DOLS)

Dependent Variable: INF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	2.27172	0.502724	4.518821	0.000
L MARK	-13.8673	9.464957	-1.46512	0.1489
L-RESEVE	-35.9347	11.36689	-3.16134	0.0026
C	333.268	57.63027	5.782864	0.000
R-squared	0.943841	Mean dependent var	10.91394	
Adjusted R-squared	0.930882	S.D. dependent var	15.78754	
S.E. of regression	4.150605	Sum squared resid	895.8313	

يتضح من الجدول (13)، ان سعر الخصم يرتبط بعلاقة طردية بالتضخم عند مستوى دلالة 5% فارتفاع سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى التضخم بمقدار 2.27 بينما تظهر النتائج عدم معنوية العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم من خلال اعتماد هذا النموذج ويعود ذلك لاعتماد النموذج على الابطاء الزمني وأثره على المتغير التابع، فيما نجد ان الاحتياط القانوني له تأثير عكسي وضمن مستوى معنوية 5% وهو ما يعزز نتائج النموذج الأول.

جدول (14) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (CCR)

Dependent Variable: INF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	2.099707	0.284321	7.384989	0.000
L MARK	-16.1076	6.317785	-2.54957	0.0132
L-RESEVE	-29.809	3.667935	-8.12691	0.000
C	306.8572	42.40058	7.237097	0.000
R-squared	0.76003	Mean dependent var	11.0014	
Adjusted R-squared	0.748603	S.D. dependent var	15.69425	
S.E. of regression	7.869022	Sum squared resid	3901.055	

يتضح من الجدول (14)، ان سعر الخصم له تأثير موجب وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% فارتفاع سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي لارتفاع التضخم بمقدار 2.099 فيما عززت نتائج النموذج العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم حيث ان ارتفاع عمليات السوق المفتوحة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 16.10 وحدة، فيما كانت تأثير الاحتياطي النقدي عكسيا وعند مستوى دلالة 5% فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 29.89.

4- العلاقة سعر الصرف والمتغيرات المستقلة:

توضح نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الاحتياط القانوني، وعمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم) والمتغير التابع (سعر الصرف) ما يأتي. كما تظهر النتائج ان متغير السوق المفتوحة غير ذو دلالة معنوية إحصائياً. فيما أظهرت النتائج معنوية العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف عند مستوى دلالة 1% فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار 322.00.

جدول (15) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (FMOLS)

Dependent Variable: EX				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	9.021177	2.195375	4.109174	0.0001
LMARK	-54.3917	48.09417	-1.13094	0.2624
L-RESEVE	-322.008	35.86661	-8.97793	0.0000
C	3746.724	352.5594	10.62721	0.0000
R-squared	0.679156	Mean dependent var	1232.91	
Adjusted R-squared	0.663878	S.D. dependent var	106.1761	
S.E. of regression	61.55671	Sum squared resid	238721.4	
Long-run variance	3810.772			

تظهر نتائج الجدول (15) ان سعر الخصم ذي دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف، وان زيادة سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة سعر الصرف بمقدار 9.02.

جدول (16) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (DOLS)

Dependent Variable: EX				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	11.39712	3.14939	3.618836	0.0007
L MARK	−16.424	59.29463	−0.27699	0.7829
L-RESEVE	−370.701	71.20959	−5.20577	0.0000
C	3816.154	361.0334	10.57009	0.0000
R-squared	0.93281	Mean dependent var	1230.223	
Adjusted R-squared	0.917305	S.D. dependent var	104.1643	
S.E. of regression	29.9543	Sum squared resid	46657.52	
Long-run variance	1860.13			

تظهر نتائج الجدول (16) ان سعر الخصم ذي دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف، وان زيادة سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة سعر الصرف بمقدار 11.39.

كما تظهر النتائج ان متغير السوق المفتوحة غير ذو دلالة معنوية إحصائياً. فيما أظهرت النتائج معنوية العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف عند مستوى دلالة 1% فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار 370.70.

جدول (17) نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات وفق نموذج (CCR)

Dependent Variable: EX				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DISCOUNT_PRICE	9.006739	2.149271	4.190602	0.0001
LMARK	-54.4767	47.33521	-1.15087	0.2541
L-RESEVE	-313.376	27.65595	-11.3312	0.0000
C	3687.626	319.1647	11.55399	0.0000
R-squared	0.676902	Mean dependent var	1232.91	
Adjusted R-squared	0.661516	S.D. dependent var	106.1761	
S.E. of regression	61.77257	Sum squared resid	240398.6	
Long-run variance	3810.772			

تظهر نتائج الجدول (17) ان سعر الخصم ذي دلالة معنوية إحصائياً عند مستوى احتمالية (1%)، وأنه يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف، وان زيادة سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة سعر الصرف بمقدار 9.006 كما تظهر النتائج ان متغير السوق المفتوحة غير ذو دلالة معنوية إحصائياً. فيما

أظهرت النتائج معنوية العلاقة بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف عند مستوى دلالة 1% فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار 313.37.

الاستنتاجات:

- 1- تبين من خلال تحليل مسار علاقة الاحتياطي القانوني بسعر الصرف ان هناك أثراً طردياً واضحاً من قبل الاحتياطي القانوني على سعر الصرف خلال مدة الدراسة.
- 2- تبين من خلال تحليل مسار علاقة سعر الخصم بسعر الصرف ان هناك أثراً طردياً من سعر الخصم على سعر الصرف خلال مدة الدراسة.
- 3- تحليل مسار أثر عمليات السوق المفتوح على سعر الصرف تبين ان هناك أثراً من عمليات السوق المفتوح على سعر الصرف خلال مدة الدراسة.
- 4- ان تأثير سعر الخصم على التضخم كان إيجابياً فارتفاع سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع التضخم بمقدار 2.097 وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية بسبب وجود عوائد غير نقدية تؤثر على التضخم في العراق.
- 5- كانت العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم عكسية فارتفاع عمليات السوق المفتوحة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 16.16 وحدة.
- 6- وجود تأثير عكسي للاحتياطي على معدلات التضخم في العراق فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض التضخم بمقدار 30 وحدة.
- 7- يرتبط سعر الخصم بعلاقة طردية مع سعر الصرف، فزيادة سعر الخصم بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة سعر الصرف بمقدار 9.02.
- 8- العلاقة عكسية ومعنوية بين الاحتياطي القانوني وسعر الصرف عند مستوى دلالة 1% فارتفاع الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض سعر الصرف بمقدار 322.00.

التوصيات:

- 1- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
- 2- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي القانوني، والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في العراق.

- 3- على السياسة النقدية أن تعمل جاهدةً للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي مرتفعاً مقابل العملات الأجنبية عن طريق مزادات بيع العملة كون استقرار سعر الصرف يمثل أحد الأسس المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي في العراقي.
- 4- ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة وإعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسة (سوق النقد وسوق السلع والخدمات وسوق العمل) لذا تُعد هذه الأسواق من أهم المناخات الرئيسة المؤاتية لخلق حركة اقتصادية واسعة النطاق ويحقق الاستقرار في سعر الصرف التضخم.

المصادر:

1. عفيفة بجاي وعبد الناصر، فاعلية سياسات الاستثمار في مستوى التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 2019.
2. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي، المعوقات والمخاطر القانونية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
3. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، لسنة 2020.
4. التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، لسنة 2019.
5. احمد صالح، تحليل ظاهرة التضخم في العراق للمدة 2004-2015، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 2019، العدد 122، العراق.
6. مروان عطوان، مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، قينطينة، دار البعث للطباعة والنشر، 1989.
7. محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والمعرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
8. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2002.
9. احمد فخرى عبيد المعموري، رسالة ماجستير، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018.
10. السيد فرحان جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، التحديات الراهنة، دار المريح للنشر، 2000.
11. صبحي نادر قرينة واحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.